**وثيقة معلومات المشروع**

PIDC800

**مرحلة التصور**

تقرير رقم: ×××

|  |  |
| --- | --- |
| **اسم المشروع** | مشروع تعزيز الدمج المالي والشفافية والاستقرار (P132311) |
| **المنطقة** | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| **البلد** | الجمهورية اليمنية |
| **القطاع** | قطاع التمويل العام (100٪) |
| **وسيلة الإقراض** | قرض استثماري محدد  |
| **هوية المشروع** | P132311 |
| **المقترضون** | الجمهورية اليمنية - البنك المركزي اليمني |
| **الوكالة المنفذة** | البنك المركزي اليمني |
| **فئة التصنيف البيئي** |  |
| **تاريخ إعداد الوثيقة** | 28 يناير 2013 |
| **التاريخ المتوقع لإتمام التثمين** | 17 أبريل 2013 |
| **التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة** | 22 يوليو 2013 |
| **قرار مراجعة التصور** | 4 فبراير 2013 |
| **قرار آخر (حسب الحاجة)** |  |

1. **المقدمة والسياق**

**السياق القُطري وإطار الاقتصاد الكلي**

1. يمثل اليمن أحد التحديات الكبرى في التنمية كدولة عضو في المؤسسة الدولية للتنمية في منطقة غنية، وتصنف اليمن على أنها أفقر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). فخلال السنوات القليلة الماضية، واجه الاقتصاد اليمني مجموعة من الأزمات المتلاحقة والتحديات الملحة التي أدت إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وزاد تفاقم هذه التحديات القائمة في أعقاب الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي جلب الى الواجهة، بعض التحديات الرئيسية مثل، الحاجة إلى خلق فرص عمل، والمساواة في الفرص، فضلا عن بيئة سياسية واقتصادية نزيهة وشفافة. علما بأن التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة في المنطقة تعزز آفاق التغيير وتخلق رغبة متزايدة لإجراء الإصلاحات.
2. ونتيجة لما سبق، شهد اليمن في عام 2011 احتجاجات واسعة واشتباكات عنيفة وصراعات مسلحة أسفرت عن انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة انتقالية. وقد أدى الأداء الضعيف للإستراتيجية الإنمائية للحكومة في العقود التي تلت إعادة الوحدة الوطنية عام 1990، مدفوعا بضعف المؤسسات وسوء الإدارة، إلى زيادة التوتر الاجتماعي والسياسي. وتفاقمت هذه التوترات بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة، وبلغت ذروتها في عام 2011 مع الاحتجاجات الجماهيرية، والتي جاءت في سياق أحداث ما يسمى بـ"الربيع العربي". وطالب المحتجون بإدارة رشيدة وتمثيل أفضل وفرص اقتصادية و انتهت الاحتجاجات باتفاق انتقالي توسط فيه مجلس التعاون الخليجي (GCC). وفي أوائل ديسمبر 2011، تم تشكيل حكومة انتقالية، والتي كلفت بتوجيه عملية النظر في التعديلات الدستورية، وإصلاح الجهاز العسكري، وإدارة الانتعاش الاقتصادي، والإعداد للانتخابات العامة القادمة في وقت مبكر من عام 2014. وتعمل الحكومة الانتقالية على تحقيق الاستقرار في البلاد ضمن بيئة عامة أمنية واقتصادية معقدة وصعبة.
3. تسببت حالة الصراع في اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد والإنتاج مما أدى إلى انكماش الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة. كما تقلص النشاط الاقتصادي التعاقد بنسبة 10.5 في المائة في عام 2011، ومن المتوقع أن يستمر في التقلص بأقل من 1٪ في عام 2012، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة مع تقديرات غير رسمية تشير إلى أن ما يصل إلى مليون عامل ربما فقدوا وظائفهم في عام 2011. ومع انخفاض توافر الوقود والديزل بشكل خاص، تفاقم النقص في إمدادات الكهرباء والماء. وأدى التخريب المتكرر لخطوط الأنابيب في منطقتي مأرب ورأس عيسى واستمرار انعدام الأمن على الطرق إلى انخفاض حاد في إنتاج النفط الخام بنسبة 40 في المائة عن عام 2011، ومن المتوقع حدوث خسارة مماثلة في عام 2012. وقد واجهت القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات زيادات كبيرة في تكاليف المدخلات مثل النقل والري والتسويق، وبالتالي أدى إلى الحد من الإنتاج والصادرات.
4. يقدر الفقر، الذى تزايد بالفعل قبل الأزمة، بأنه قد ارتفع من 42 في المائة من السكان في عام 2009 إلى 54.5 في المائة في عام 2012. ويرتفع الفقر بشكل خاص في المناطق الريفية، التي تعد موطنا لنحو 73 في المائة من السكان و 84 في المائة من الفقراء. ويتركز الفقر في المناطق الحضرية في المقام الأول في صنعاء وعدن ويتزايد الفقر بصفة خاصة في الحديدة وتعز والمكلا. وهناك حوالي 806586 من الأشخاص الأكثر ضعفا بسبب الصراعات الحالية والسابقة في اليمن، بما في ذلك الأطفال الذين شاركوا مباشرة في الاقتتال والعنف أو تأثروا بهما، فضلا عن 213000 شخص وهم العائدين والأشخاص الضعفاء المتضررين من الحرب في الشمال، و203900 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء، وحوالي 150000 نازحاً في الجنوب. في الوقت نفسه، تأثر تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل كبير في جميع أنحاء اليمن، مما أدى إلى عدم التعامل مع مشكلات جزء كبير من السكان، كما أدى إلى فقدان فرص العمل. ويمكن أن يرجع التأثير السلبي الكبير والمباشر لأزمة عام 2011 على صحة ورفاهية الأفراد إلى ما يعانيه اليمن من حالة مزمنة من التأخر، وبصفة خاصة ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية.
5. تم توجيه السياسات المالية في عام 2011 و 2012 نحو الحد من العجز المالي. وانخفضت العائدات بسبب توقف إنتاج النفط خلال مدة الـ13 شهرا التي تعطل فيها خط أنابيب النفط مأرب-الحديدة وكساد النشاط الاقتصادي ومقاومة العديد لدفع الضرائب خلال هذه الفترة من عدم اليقين السياسي. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي لعام 2012 إلى نحو 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستثناء المنح (6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك المنح). و يعاني برنامج الإنفاق العام في عام 2012 من مخاطر عديدة سواء كانت محلية (الأمن) أم دولية (أسعار المواد الغذائية، وأسعار النفط). وبينما تظل النفقات الرأسمالية منخفضة جدا بحيث يصعب استردادها أو تعويضها (4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، تأمل الحكومة في الحفاظ على ثبات نفقات دعم البترول في عام 2012. ومن المستحيل سياسيا زيادة الإيرادات؛ وقد أدت المساعدات النفطية الكبيرة من المملكة العربية السعودية (تصل إلى ما يقرب من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى الإبقاء على الحكومة في مستوى الاكتفاء الذاني في عام 2012، وخاصة خلال النصف الأول من العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النفقات الاجتماعية الكبيرة غالبا ما تتنافس مع غيرها من النفقات (الرواتب والأمن).
6. في 22 يونيو 2012، وضعت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، وهي هيئة عالمية لوضع معايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML / CFT)، اليمن ضمن القائمة السوداء نظرا لتدني مستوى التزامها بمعايير مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب. ونظرا لعدم تمكن اليمن من تحقيق تقدم كاف في تنفيذ خطة عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF،لا تزال هناك بعض أوجه القصور في الجهود الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML / CFT) . كما أن العقوبة التي فُرضت في شهر يونيو 2012 تعطي اليمن مهلة سنة واحدة للقيام بالتزامات ملموسة نحو تحسين قطاعها المالي والتقدم في معالجة أوجه القصور في خطة العمل الحالية وخاصة ما يلي: أ- تجريم مناسب لغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ب- وضع وتنفيذ الإجراءات المناسبة لتحديد وتجميد الأصول الإرهابية التي تتطلب نظام دفع متقدم، ت- تطوير القدرة على الرصد والرقابة في السلطات الإشرافية للقطاع المالي المتمثلة في البنك المركزي اليمني وذلك بهدف ضمان التزام المؤسسات المالية باعداد تقارير المعاملات المشبوهة (STR) ، ث - ضمان وجود وحدة المعلومات المالية تعمل بصورة كاملة و على نحو فعال . ومن شأن الفشل في تحقيق تقدم أن يزيد من سوء تقييم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) لليمن.
7. تعرض سعر صرف الريال اليمني إلى ضغوط عالية في عام 2011 مما أدى بالبنك المركزي اليمني إلى اعتماد عدد من السياسات والتدابير التي تضمنت تخفيض احتياطياتها الأجنبية استجابة لمشروع قانون واردات السلع الأساسية. وعلى الرغم من استقرار سعر الصرف الرسمي للريال اليمني عند حوالي 213.85 ريال / دولار (كان هذا المعدل يستخدم من قبل البنك المركزي اليمني لتمويل السلع الأساسية ومعاملات وزارة المالية)، تراوح سعر السوق الموازية بين 235-240 ريال / دولار مما ساهم في ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع التضخم. ومع ذلك، منذ أوائل عام 2012، استقر سعر صرف عند حوالي 214 ريال / دولار.
8. تأثر القطاع النقدي بشكل كبير بعدم الاستقرار الناتج عن أزمة 2011. وانكمشت موازنة النظام المصرفي نظرا لسحب الودائع على نحو كبير سواء الودائع بالعملة المحلية أو بالأجنبية. وكان النمو النقدي الكلي ثابتا لأن ارتفاع الأصول المحلية حدث في الأساس نتيجة لزيادة السحب على المكشوف من قبل البنك المركزي اليمني لتمويل العجز في الموازنة، إلى جانب زيادة أخرى في انخفاض صافي الأصول الأجنبية. وانخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 17 في المائة بسبب الطلب الضعيف على الائتمان فضلا عن إحجام البنوك عن الإقراض خلال الأزمة. وقد قلصت ندرة الاحتياطيات الأجنبية تمويل التجارة والخدمات المصرفية الأساسية، وأدت إلى انكماش في عمليات المؤسسة المالية. وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات المصرفية صغير الحجم في اليمن (يصل مجموع الأصول إلى حوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن الكساد المرتقب الذي يعاني منه القطاع قد تسبب في إعاقة العمليات الاقتصادية العادية.
9. سوف تعتمد التوقعات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الانتقالية 2012-2013 على عدد من العوامل: من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي نحو 0.1 في المائة في عام 2012 و 4.4 في المائة لعام 2013، ونظرا لعدم الاستقرار المستمر على الصعيدين السياسي والأمني وتباطؤ النمو الاقتصادي، وإحجام البنوك عن توفير الائتمان للقطاع الخاص؛ لا تزال التوقعات المالية لعام 2013 ضعيفة لأن زيادة الإيرادات تعتمد على استدامة استعادة إنتاج مأرب من النفط الخام وتنفيذ الإصلاحات المختلفة مثل الضريبة العامة على المبيعات المتنازع عليها (GST)، والزيادة في النفقات الاستثمارية التي من المتوقع أن تشارك في تمويلها تعهدات مؤتمر الجهات المانحة.
10. شهد سعر الصرف الحقيقي ارتفاعا تدريجيا وغير منتظم قدره 166 في المائة على مدى العقدين الماضيين، مما حد من القدرة التنافسية للقطاع غير الهيدروكربوني، ووضع قطاع التصدير الصغير في وضع يتسم بالاضطراب المتزايد. وفي حين أن هذه النتيجة ساعدت على تحسين رفاهية المستهلك، وخاصة من خلال انخفاض أسعار المواد الغذائية أو استقرارها ، فقد تحقق ذلك على حساب خلق فرص العمل والقطاعات الإنتاجية. ويشهد التضخم انخفاضا مستمرا، ويُتوقع أن ينخفض إلى 14 في المائة مع نهاية عام 2012. وتحتاج اليمن بعد تحقيق السلام والأمن والنمو المستدام، إلى تسريع تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وإعادة النظر في الإطار التنظيمي والنهوض بالقطاع المالي. ومن المتوقع الآن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) خلال عام 2013 عقب مفاوضات عدم الاعتراض الناجحة مع الدول الأعضاء التي انتهت مع أوكرانيا في يونيو 2012. ومع انضمام اليمن فإنها ستخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية والإصلاحات المتتالية التي من المقرر أن تكتمل بحلول عام 2018. ومن شأن هذه الإصلاحات جعل القطاع الخاص في اليمن أكثر قدرة على المنافسة وأقل اعتمادا على الدولة ومواردها، بالإضافة إلى الحد من تعرض اليمن لضغوط التجارة الخارجية من خلال تعزيز دور القطاع المالي.
11. في يونيو 2012، أطلقت الحكومة اليمنية البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية (TPSD) لأعوام 2012-2014. ويحدد البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية مجالات التركيز والإجراءات الفورية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والطارئة، والتحول السياسي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط. ويقترح البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية التنفيذ الموازي للاستجابة في حالات الطوارئ (الركيزة 1: أولويات المدى القصير)، والشروع في برنامج متوسط ​​الأجل للانتعاش الاقتصادي (الركيزة 2: أولويات المدى المتوسط). وتقدر إجمالي الاستثمارات اللازمة للبرنامج على مدى العامين القادمين بنحو 11.9 مليار دولار أمريكي، مع 4.3 مليار دولار أمريكي للركيزة/الأولويات على المدى القصير ونحو 7.6 مليار دولار أمريكي لنمو ​​وتنمية الركيزة / الأولويات على المدى المتوسط.
12. تعمل الحكومة على تبني إصلاحات القطاع المالي من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب إطار المساءلة المتبادلة (MAF) والأولويات القصيرة والمتوسطة المدى للبرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية (TPSD) ​​لتحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي والارتقاء بتنمية القطاع الخاص، والتي ستشمل تنفيذ سياسات القطاع المالي مثل تعزيز المعايير الرقابية لضمان سلامة النظام المصرفي، وتحسين أداء المصارف وقانون التأجير التمويلي، وتشجيع السوق فيما بين البنوك، وإصدار "الصكوك" الإسلامية.

**الإطار 2: الإصلاحات الهامة الأخيرة**

- إصدار القانون رقم 21 لسنة 2006 لمعاملات الدفع الإلكترونية.

- إصدار القانون رقم 1 لسنة 2010 واللائحة الداخلية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إصدار لوائح البنك المركزي اليمني رقم 1 لسنة 2012 الخاصة بمعايير الإشراف على مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

- إصدار لوائح البنك المركزي اليمني رقم 2 لسنة 2012 بشأن معايير رصد الشكوك في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

- إصدار القانون رقم 21 لسنة 2008 لإنشاء المؤسسة اليمنية لتأمين الودائع.

- إصدار القانون رقم 15 لسنة 2009 بشان تمويل البنوك للمشاريع الصغيرة ولائحته في عام 2010.

- إنشاء مكتب تسجيل الائتمان في عام 2009

- إصدار لوائح البنك المركزي اليمني رقم 3 لسنة 2009 بشأن تناوب المراجعين الخارجيين.

- إصدار القانون 11 لسنة 2007 بشأن قانون التأجير.

**السياق القطاعي والمؤسسي**

1. كما هو الحال في معظم البلدان النامية يهيمن القطاع المصرفي على النظام المالي في اليمن. هناك 18 بنكا تعمل في اليمن،[[1]](#footnote-1) أربعة منها بنوك مملوكة للدولة (بنك التسليف والتعاون الزراعي، البنك الأهلي اليمني، البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وبنك الإسكان)، وأربعة بنوك إسلامية[[2]](#footnote-2)، وأربعة بنوك تقليدية وبنوك التمويل الأصغر المتخصصة. النظام المصرفي صغير، حيث تمثل الأصول حوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من البلدان المماثلة. و لا يزال اليمن اقتصاد نقدي إلى حد كبير مع وجود عملة محلية تقرب من ضعف متوسط ​​ 17 دولة من الدول المقارنة.
2. أنشأ البنك المركزي اليمني وحدة الصكوك الإسلامية للتمويل الإسلامي المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والبيئة القانونية. وقدمت وحدة البنك المركزي اليمني أول إصدار صكوك بنجاح في عام 2011، واستمرت في القيام بذلك في عام 2012. وقد حددت الحكومة إصدار الصكوك على سبيل الأولوية لتحسين الوصول إلى مصادر التمويل، وبشكل أساسي من البنوك الإسلامية المحلية.
3. يعتبر القطاع المالي في اليمن، والذي يمكن أن يلعب دورا هاما في الانتعاش الاقتصادي والنمو، واحدا من أضعف القطاعات المالية في منطقة الشرق الأوسط. يعاني النظام من عدم كفاية الإطار الإشرافي والتنظيمي، فضلا عن ضعف البنية التحتية المؤسسية المالية (المدفوعات، المعلومات الائتمانية). وتفتقر المؤسسات المالية أيضا لموظفين أكفاء ومؤهلين على دراية بالخدمات والمنتجات المالية الحديثة. وعلى الرغم من أن البنك المركزي اليمني قد وضع الرقابة التنظيمية للبنوك، من خلال تدابير مثل اشتراط حد احتياطي ومتطلبات كفاية رأس المال والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ولم يتم ملاحظة أي تغييرات كبيرة بسبب ضعف تنفيذها. ولا يزال عدد قليل من البنوك المحلية يعاني من تقص رأس المال مع وجود قروض متعثرة وإقراض مرتفع للأطراف ذات العلاقة.
4. حجم الوساطة المالية في اليمن منخفض جدا. وبالإضافة إلى نقاط الضعف المذكورة أعلاه، فإن أحد العوائق الرئيسية للوساطة المالية هو زيادة ضعف البيئة القانونية والقضائية، والتي لا يتم فيها تنفيذ حقوق الدائنين. كذلك فإن الوساطة بين المودعين وقروض القطاع الخاص، التي تمثل عاملا مهما في النمو، تقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومرة ​​أخرى أقل بكثير من البلدان الأخرى التي في وضع مقارنة حتى كنسبة مئوية من النظام. ولا يستخدم الغالبية العظمى من سكان اليمن الخدمات المالية الرسمية. وبشأن الودائع المصرفية، يوجد لدى 800000 شخص فقط حساب مع مؤسسة مالية رسمية. كما أن عدد حسابات الودائع لكل 1000 شخص في اليمن يبلغ فقط 35، أي أقل من أي بلد قدمت هذه البيانات إلى البنك الدولي[[3]](#footnote-3).
5. المؤسسات الداعمة الرئيسية والأسواق المالية غير موجودة أو تلعب دورا محدودا جدا خارج القطاع المصرفي. و تلعب المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs)، مثل شركات التأمين ومكاتب الصرافة وصناديق المعاشات التقاعدية دورا هامشيا. أما التأجير فهو لا يزال في البداية، لكنه يحتاج إلى المعاملة الضريبية المناسبة ويحتاج سجل للممتلكات المؤجرة. وفيما يتعلق بالتمويل الأصغر، وافق محافظ البنك المركزي اليمني في أكتوبر 2010 على اللائحة المصرفية رقم 15 الخاصة بالتمويل الأصغر من البنوك، وصادق عليها البرلمان في أبريل 2009. ويهدف هذا الإجراء إلى التوسع في الائتمان وخيارات الادخار للمنشآت الصغيرة وللأسر ذات الدخل المنخفض، في المناطق الحضرية و المناطق الريفية، وبصفة عامة، توسيع سوق الخدمات المالية في اليمن.
6. استجابت السلطات اليمنية، وعلى وجه التحديد البنك المركزي اليمني، بشكل جيد للأحداث في مرحلة ما بعد الثورة من خلال توفير الخدمات المالية حسب الحاجة، وإصدار التعاميم التي تناولت بصفة عامة قضايا محددة، ذات صلة بالأزمة، وكانت مقصورة على زمن محدد[[4]](#footnote-4). في محاولة لتعزيز الثقة في النظام بعد أن بدأت الثورة، اتخذ البنك المركزي اليمني التدابير التالية: (1) عدم فرض أي قيود على السحب من أي عملة، (2) تبسيط عملية توفير السيولة في النظام المصرفي، لمعالجة الاندفاع في سحب الودائع بعد الاضطرابات مباشرة، (3) منع الموافقات لمحلات الصرافة بتصدير النقد بالعملة الأجنبية إلى خارج البلاد، مما يقصر هذا الدور على البنوك، (4) تعزيز الاتصالات مع البنوك والمجتمع المالي، حيث عقد البنك المركزي اليمني اجتماعات منتظمة على الأقل مرة واحدة في الأسبوع مع البنوك لمناقشة آخر التطورات، (5) إجبار جميع البنوك في يناير 2011 على إصدار خطط طوارئ لضمان استمرارية العمل، (6) خفض شرط الاحتياطي القانوني بالعملة الأجنبية من 20٪ إلى 10٪ في الربع الأول من عام 2011، مما أدى إلى تحرر 300 مليون دولار أمريكي في النظام، وبالتالي المزيد من تعزيز السيولة. ونتيجة لذلك، تم استعادة الثقة في النظام المصرفي بعد الثورة، وهو ما ظهر جليا في زيادة الودائع في النظام المصرفي لتصل إلى 1449 مليار ريال يمني في مارس 2012[[5]](#footnote-5).
7. مع ذلك، يواجه النظام المالي في اليمن تحديات مختلفة. ولا يزال النظام يعاني من عدم كفاية الإطار التنظيمي والإشرافي، فضلا عن ضعف البنية التحتية المؤسسية. وتتميز الرقابة المصرفية بعدم الحزم مما يُضعِف من إمكانية إنشاء نظام مصرفي سليم ومستدام. يمكن لضعف إنفاذ اللوائح التحوطية، وخاصة تلك المتعلقة بالإقراض للأطراف ذات العلاقة، وحدود التركيز، وعدم كفاية الاحتياطي، أن تزيد المخاطر على النظام. وتم إحراز تقدم في تنفيذ اللوائح على تصنيف واحتياطي القروض ، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل البنوك العاملة في اليمن ملتزمة بتلك اللوائح. كما أن هناك ضعف في إنفاذ المتطلبات التنظيمية لوضع سياسات وإجراءات شاملة لمنح الائتمان ونظم إدارة المخاطر الائتمانية. ونتيجة لذلك، تقوم بعض البنوك بإدارة أعمالها دون شرط الحد الأدنى لكفاية رأس المال ولم يفرض البنك المركزي اليمني إجراءات تصحيحية على تلك البنوك المخالفة.
8. البنية التحتية المالية هي الأساس للنظام المالي للبلاد. وهي تتألف من جميع المؤسسات ومكونات النظام والقواعد والمعايير التي تُفعل الوساطة المالية. كذلك فإن جودة البنية التحتية المالية لبلد ما تحدد كفاءة الوساطة وقدرة البنوك على تقييم المخاطر وقدرة المقترضين على الحصول على الائتمان والتأمين والمنتجات المالية الأخرى بشروط تنافسية. وتشمل الثلاث ركائز الهامة للبنية التحتية المالية في بلد ما نظام معلومات ائتمانية سليم ونظام مدفوعات وطني حديث (NPS)، ونظام مصرفي تابع بصفة أساسية إلى البنك المركزي. كذلك فإن جودة نظام المدفوعات الوطني (NPS) تحدد استقرار الاقتصاد الكلي والتحول الفعال للسياسة النقدية وكفاءة وموثوقية الوساطة وقدرة القطاع الخاص على الابتكار وتقديم خدمات الدفع والمنتجات الجديدة للمستهلكين التي يمكن أن تدعم وسائل فعالة للمدفوعات وتحويل الأموال بما في ذلك المدفوعات الحكومية مثل تحويل المزايا الاجتماعية وتحصيل الضرائب. وفي حالة التقارير الائتمانية، يقلل نظام المعلومات القوي من تباين المعلومات بين المقرضين والمقترضين، مما يسمح بتخصيص أكثر كفاءة للائتمان المالي. ومن شأن النظام المصرفي الأساسي تحسين قدرات البنك المركزي اليمني في أداء وظائفه الأساسية وإحداث زيادة كبيرة في الإشراف على القطاع المصرفي.
9. نظم المدفوعات الوطنية في اليمن ضعيفة جدا وتفتقر إلى البنية التحتية لأنظمة الدفع الأساسية. كما أن الإطار القانوني والتنظيمي لنظم الدفع يتطور و ينص حاليا بوضوح على سلطة إشراف للبنك المركزي اليمني على نظام الدفع الوطني وأيضا لكي يقوم البنك المركزي اليمني بتنفيذ وتشغيل البنية التحتية المطلوبة لأنظمة الدفع. الشيكات وأوامر الدفع القائمة على السويفت هي الوسيلة الأساسية لدفع مبالغ ذات القيمة الكبيرة. وتتم معالجة الشيكات وأوامر الدفع القائمة على السويفت يدويا وبالتالي تؤدي إلى زيادة عدم الكفاءة والمخاطر. وسوف يؤدي إدخال نظام التسويات الإجمالية الآنية ( (RTGS إلى معالجة هذا القصور والمخاطر. وبصرف النظر عن الشيكات فإن وسيلة الدفع غير النقدي المتاحة لمدفوعات التجزئة هي بطاقات الدفع. وتشمل بطاقات الدفع البطاقات التي يتم إصدارها بالتعاون مع شبكات الدفع الدولية مثل فيزا وماستركارد والبطاقات الخاصة الصالحة للاستعمال فقط في البنية التحتية للدفع للمؤسسة المحددة. وعلى الرغم من أن البنية التحتية لبطاقات الدفع تشهد نموا سريعا فإن مستويات الاستخدام في المستوى العام لا تزال منخفضة. وبينما تسير عملية تنمية البنية التحتية لبطاقات الدفع قُدما مع استثمارات القطاع الخاص، يمكن للبنك المركزي اليمني أن يعتمد نهجا للحد من دوره المتمثل في لعب دور المحفز في تحقيق الكفاءة والتشغيل المشترك. ويمكن أن يساهم إنشاء غرفة مقاصة مميكنة في تحقيق قدر من التشغيل الآلي لمعالجة الشيكات ويسمح أيضا بإدخال التحويلات الدائنة والخصم المباشر وبالتالي توفير أدوات إضافية للدفع الإلكتروني التي يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى الحد من استخدام النقدية والشيكات وغيرها من الوسائل القائمة على الورق. وكانت البنوك في اليمن قد أدخلت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وكانت تختبر استخدام خدمات الدفع القائمة على الهاتف المحمول بهدف توسعة نطاق أنشطة التوزيع الخاصة به. ومع ذلك أوقفت البنوك جميع المبادرات. إن تنفيذ بنية تحتية لنظم دفع وطنية أساسية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في إدخال آليات دفع مبتكرة مثل الدفع عبر الهاتف المحمول. إن سوق الأوراق المالية في اليمن لايزال سوقاً ناشئاً ويتألف من الأوراق المالية الحكومية فقط. وتصدر الأوراق المالية حاليا في شكل ورقي وليس هناك عمليا أي سوق ثانوية. وقد بدأت الحكومة برنامج إصدار الصكوك وسوف يثبت في المدى القريب عدم ملاءمة الترتيبات الحالية لتسوية الأوراق المالية. ويمكن أن يؤدي الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSD) إلى تفعيل تسجيل ملكية الأوراق المالية في شكل قيد دفتري؛ ويسمح بتحويلات فعالة ناجمة عن معاملات السوق الثانوية، وأن يتم استخدامها كضمان في نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS).
10. بالإضافة إلى البنية التحتية لأنظمة الدفع الأساسية تحتاج الجوانب الأخرى المطلوبة لأنظمة الدفع الوطنية الشاملة إلى تطوير في نفس الوقت. وفي هذا الصدد فإن وضع استراتيجية وطنية لتطوير نظم الدفع من شأنها أن توفر الإطار العام الذي يمكن استخدامه لتوجيه الإصلاحات في هذه المجالات، ويشمل ذلك الإصلاحات القانونية والتنظيمية. والجوانب الرئيسية المحددة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية والتنظيمية هي: (1) الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتوفير اليقين القانوني لإجراءات تنفيذية محددة تستخدم في أنظمة الدفع مثل المقاصة بين المراكز، ( 2) حماية نهائية معاملات الدفع والحقوق الخاصة بالضمانات من تبعات إجراءات الإفلاس والإعسار، (3) الاعتراف بتحويل الأوراق المالية إلى صورة دفترية، (4) صحة ونفاذ قواعد النظام.
11. على الرغم من أنه قد تم تجديد السجل العام للمعلومات الائتمانية (PCR) في عام 2009، فإنه ضعيف وعفا عليه الزمن وبه الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى حل من أجل أن يكون هناك نظام قوي. وذلك لسبب واحد، انه لا يقدم سوى صورة للموقف الحالي للمدين، دون أي تاريخ للدفع، أومتأخرات،....وما إلى ذلك، ولا يشمل الفحوص المناسبة لضمان جودة البيانات، ويحتوي على حلول حسابية مقارنة ضعيفة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يشتمل على نسخة احتياطية ولا أي خطط للتعامل مع الكوارث. ولا يتم تقديم البيانات سوى من قبل القطاع المصرفي (الذي يتم بطريقة غير متناسقة وغير كاملة)، في حين أن المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل مؤسسات التمويل الأصغر) لا تقدم بيانات. كذلك فإن ضعف نظام تسجيل الائتمان وعيوبه في اليمن لم يساعد في التعامل مع مشكلة ضعف الوساطة المالية . ويحتاج البنك المركزي اليمني إلى إنشاء سجل ائتمان جديد قادر على تلبية احتياجات البنك المركزي اليمني والقطاع المالي.
12. وفيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، تشير الدراسات بأن هناك طلبا على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ووفقا لمسح احتياجات التمويل الذي أجرته شعبة المشروعات المتوسطة والصغيرة بمؤسسة التمويل الدولية (IFC MSE)، ذكر أكثر من 48 في المائة من المشروعات المتوسطة والصغيرة الذين شملهم الاستطلاع أن الأسباب الدينية تمنعهم من الوصول إلى القروض المصرفية. وتقدم البنوك الإسلامية منتجات مالية على أساس المبادئ الإسلامية، والأكثر شيوعا من بينها هو المرابحة والمشاركة والمضاربة. وتقدم البنوك التجارية التقليدية الأخرى منتجات القروض ذات الفائدة. ويتعين على البنك المركزي العمل على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للمنتجات المالية الإسلامية في السوق. وعلاوة على ذلك، تحتاج المنتجات الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى التطوير لتلبية الطلب المتزايد.

**العلاقة مع استراتيجية المساعدة القُطرية (CAS) ومذكرة الاستراتيجية المؤقتة (ISN)**

1. يساند البنك الدولي اليمن بفاعلية ونشاط في المرحلة الانتقالية لما بعد الأزمة. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية. في عام 2012، أعد البنك الدولي تقييما اجتماعيا واقتصاديا مشتركا لتقييم تأثير الأزمة وتحديد تدابير التعافي. وكان هذا التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك أساسا للمناقشات في مؤتمر الجهات المانحة في الرياض والمناقشات التي تلتها. وبالإضافة إلى ذلك، وضع البنك مذكرة استراتيجية مؤقتة لتعديل دعمه للفترة الانتقالية الحالية وتداعياتها.
2. تتناول العملية المقترحة من البنك الدولي هدفا استراتيجيا رئيسياً لاستراتيجية المساعدة القُطرية اليمنية (CAS)، التي تشمل الفترة 2010-2013، وهي للمساعدة في تسريع وتنويع النمو الاقتصادي، وإعادة تحديد الأهداف والأدوار الجديدة للدولة، فضلا عن تعزيز قدرة النظام المالي لكي يسهل تنمية القطاع الخاص. وتضع استراتيجية المساعدة القُطرية تصورا لدعم برنامج إصلاح القطاع المالي. كذلك يسهم النشاط المقترح أيضا في الهدف الاستراتيجي الثاني من استراتيجية المساعدة القُطرية، والذي يساعد في تعزيز الحوكمة والشفافية، والتي ستتحقق في سياق النظام المالي من خلال تنفيذ البنية التحتية لنظم المدفوعات الأساسية والذي سيمكن من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني للمدفوعات الحكومية ووضع سجل عام للائتمان، ونظام مصرفي أساسي في البنك المركزي اليمني، وكذلك من خلال تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي الذي يحسن شفافية الحوكمة، من خلال عدة عوامل تتضمن زيادة الإفصاح عن المعلومات. كل هذا سوف يسهم في بناء نظام مالي أكثر قدرة على المنافسة وبه نظام مصرفي سليم، قادر على لعب دور أفضل في الوساطة المالية، وتعبئة الموارد وإدارة المخاطر.
3. بينما يتسق ذلك مع استراتيجية المساعدة القُطرية 2010-2013، فإنه يتسق أيضا مع أخر مذكرة استراتيجية مؤقتة للفترة الانتقالية 2012-2014. وتتناول العملية المقترحة أحد الأهداف الرئيسية الاستراتيجية لمذكرة الاستراتيجية المؤقتة لليمن، ألا وهي وضع الأساس لنمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص عمل يقودها ذات القطاع. ويدعم ذلك الأولوية الوطنية لتطوير قطاع مالي مفتوح وشفاف وتنافسي. وكذلك سوف تدعم العملية المقترحة من البنك الدولي تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى للمذكرة الاستراتيجية المؤقتة ألا وهي: وضع برامج أفضل للحماية الاجتماعية؛ دعم نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز إدارة المالية العامة، وتحسين تقديم الخدمات بطريقة لا مركزية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام البنية التحتية المالية لدعم هجرة المدفوعات الحكومية إلى الوسائل الإلكترونية وتقديم نظم فعالة للتقارير الائتمانية من شأنها أن تساعد في تحسين صنع القرار فيما يخص منح الائتمان للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
4. الهدف الأساسي من مذكرة الاستراتيجية المؤقتة هو مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة في استقرار الانتقال على المدى القصير، وذلك في أثناء وضع الأساس للإصلاحات متوسطة المدى ​​والفوائد المستدامة طويلة المدى. وتقترح مذكرة الاستراتيجية المؤقتة دعم هذه الأهداف عبر أربع ركائز استراتيجية هي: (1) تحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة في الحفاظ على الاستقرار الكلي وتحسين السياسات المالية وتعزيز الإدارة المالية العامة وأداء القطاع المالي، (2) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء عن طريق خلق فرص عمل قصيرة الأجل، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وتنشيط سبل العيش، (3) وضع الأساس لنمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل من خلال الدعم الموجه إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحصول على التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، وإدخال تحسينات على مناخ الاستثمار، (4) تعزيز تقديم الخدمات المحلية من خلال دعم اللامركزية والحوكمة المحلية، وتحسين إشراك المواطنين. كما يدعم مكون أنظمة الدفع بالمشروع الهدفين رقم (1) ورقم (4). كما يمكن أن يساهم تنفيذ عناصر نظام المدفوعات الوطني المقترح في تقليل المخاطر النظامية وكذلك يقدم آلية فعالة لتنفيذ مختلف أدوات السياسة النقدية ويدعم الإصدار المقترح للصكوك. ومن شأن نظام المدفوعات الوطني أيضا تفعيل تحويل المدفوعات الحكومية من الآليات الحالية المتمثلة في النقدية وتلك القائمة على الشيكات إلى الوسائل الإلكترونية وبذلك تتحقق الكفاءة ويقل التسرب وتتعزز الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السجل العام للقروض يعتبر من العناصر التي تساهم في الهدف رقم (3)، أي دعم الحصول الأفضل على فرص التمويل من خلال إتاحة الفرصة لبناء تاريخ ائتماني إيجابي وبالتالي تيسير الحصول على التمويل لعملاء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
5. سوف يحتاج اليمن إلى دعم من شركائه الإقليميين والدوليين من أجل التغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي قصير المدى للأزمة والبدء في مسار التنمية المستدامة. وبينما الاحتياجات قصيرة الأجل تتسم بأنها كبيرة الحجم (وافق مجلس الوزراء على موازنة 2013 بعجز قدره حوالي 714 مليار ريال يمني أو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن اليمن ليس بمقدوره خلق الموارد اللازمة لتمويل الوصول إلى مرحلة الانتعاش. في 4 أبريل 2012، وافق مجلس صندوق النقد الدولي على ترتيب قصير المدى لدعم العجز المالي في إطار شركة الائتمان السريع (RCF) يبلغ حوالي 94 مليون دولار أمريكي. وينبغي القيام بأكثر من هذا لضمان استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتمويل الوصول إلى مرحلة الانتعاش، والتنمية المتوسطة الأجل تمشيا مع خطة التحول الاقتصادي الجارية (البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية).
6. في هذا السياق، فإن البنك الدولي حريص كل الحرص على العمل بشكل وثيق مع السلطات اليمنية في مواصلة تطوير البنية التحتية المالية في محاولة للوصول الى نظام مالي أكثر شمولا يكون قادرا على لعب دور كبير في توفير الحصول على أفضل فرص التمويل، مما يحفز على خلق فرص عمل، ويترتب على ذلك تحقيق تنمية اقتصادية أفضل. إن وجود نظام مالي فعال يكون بمقدوره توفير الخدمات الأساسية يمكن أن يؤدي إلى مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية للبلاد.
7. هناك حاجة ملحة لتحديث البنك المركزي اليمني وإنشاء بنية تحتية مالية جديدة في هذه الفترة من الانتعاش. البنك المركزي اليمني هو المؤسسة الوحيدة القادرة على استعادة الاستقرار في بيئة غير مستقرة. فهو يتطلب أدوات فعالة لتحقيق الرقابة الفعالة على القطاع المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الوصول إلى التمويل. ولذلك يعتبر المشروع حاسما في فترة الانتعاش.
8. نظراً لأن اليمن يعاني من الموارد المحدودة وتتزايد احتياجاته وتحدياته ، حددت الحكومة الانتقالية من خلال البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية (TPSD) أهم الأولويات العاجلة للمرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن الحلول الفورية لخلق النمو الاقتصادي، والحد من معدلات البطالة والفقر سوف تظل ضعيفة حيث تتطلب سياسات طويلة الأجل وتنفيذ لللبرامج. لذلك، يهدف البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية (TPSD) 2012-2014 إلى تعزيز الأولويات الأربع عن طريق ستة ​​أولويات أخرى متوسطة المدى للانتعاش الاقتصادي تعتمد في معظمها على النمو الذي يقوده القطاع الخاص. (انظر الإطار 1).
9. سوف يسهم مشروع البنية التحتية المقترحة للقطاع المالي في دعم تنفيذ الأولويات متوسطة المدى للبرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية وتحقيق أهداف الأولويات لاسيما إحياء النمو الاقتصادي (الأولوية الأولى)، وتحسين تنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل (الأولوية الرابعة)، وتعزيز تنمية القطاع الخاص (الأولوية الخامسة)، وتحسين الحوكمة والشفافية (الأولوية السادسة).

.

1. **الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح (عرض فقط - مأخوذ من PCN)**

**الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح (من PCN)**

1. يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تطوير البنية التحتية المؤسسية التي تدعم الممارسات المالية السليمة، والشفافية والفعالية والشمول المالي، والحكم الرشيد، ومرونة النظام تجاه الأزمات. وسوف تساعد العملية اليمن على المضي قدما في تعزيز بيئة مواتية للوساطة المالية وتعبئة الموارد وإدارة المخاطر بالإضافة إلى زيادة دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية. وهذا من شأنه أن يساعد في تطوير بنية تحتية مؤسسية تدعم الممارسات المالية القابلة للتطبيق والسليمة والحكم الرشيد، ومرونة النظام تجاه الأزمات. والعناصر الرئيسية للمشروع هي: (1) وضع نظام أساسي للبنك المركزي، (2) وضع العناصر الأساسية للبنية التحتية لنظام المدفوعات الوطني، (3) إنشاء سجل عام للائتمان، (4) إنشاء مركز بيانات ودعم إداري للمشروع.
2. هناك ضرورة متزايدة لتعزيز البنية التحتية المالية في اليمن. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمؤسسات المالية أن تمارس المزيد من التدقيق على جميع المعاملات المالية، والتحويلات داخل وخارج البلاد، مثل الحوالات المالية والتحويلات الأخرى. ولقد أدت الحاجة الملحة لهذه المسألة إلى تصاعد المخاوف من التحويلات التي تجري لتمويل الإرهاب في اليمن وذلك في ضوء التطورات السياسية والقضايا الأمنية على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية سوف يزيد من الضغوط على الحكومة لتطوير وتعزيز القطاع المالي. وهناك مشكلة أكبر تثير القلق، حيث تم وضع اليمن ضمن بلدان القائمة السوداء الخاصة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF. هذه كلها عوامل يجب أن تدفع البنك المركزي إلى اتخاذ تدابير لتعزيز البنية التحتية المالية، ونظم المدفوعات، وآليات الرصد والمتابعة.

**النتائج الرئيسية (من PCN)**

1. سيتم قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع من خلال سلسلة من المؤشرات الكمية والنوعية على مستوى مكتب المشاريع والتنمية (PDO) وعلى مستوى كل عنصر أو مكون من مكونات المشروع.
2. النتائج والمؤشرات الرئيسية المتوقعة على مستوى مكتب المشاريع والتنمية (PDO): (1) بنك مركزي يمني محدث مع إطار قانوني وتنظيمي وإشرافي قوي، (2) بنية تحتية مؤسسية متطورة وأكثر شمولا للقطاع المالي.
3. المؤشرات على المستوى العنصر أو المكون بيانها كالتالي:
* **العنصر الأول: وضع نظام أساسي للبنك المركزي:** (1) وضع استراتيجية تكنولوجية شاملة لتجديد البنك المركزي اليمني، (2) تنفيذ النظام المصرفي الأساسي أو المحوري، (3) تطوير بناء القدرات في التنظيم والإشراف المصرفي، بما في ذلك الإرشادات والإجراءات الداخلية الجديدة.
* **العنصر الثاني: تطوير البنية الأساسية لنظام المدفوعات:** (1) تفعيل نظام متكامل للتسويات الإجمالية الآنية، ونظام وغرفة المقاصة الآلية (ACH) و الايداع المركزي للأوراق المالية (CSD)، والالتزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات؛ (2) تحقيق تحسن كبير في المؤشرات الستة التي وضعها البنك الدولي التي تغطي مجالات الإطار القانوني، ونظم المدفوعات كبيرة القيمة، ومدفوعات التجزئة، والرقابة على نظم الدفع. وفي نهاية المشروع من المتوقع أن تصل مؤشرات البنية الأساسية لنظم المدفوعات كبيرة القيمة، والرقابة القانونية إلى مستوى فوق المتوسط وستكون المؤشرات المتعلقة بمدفوعات التجزئة على الطريق الصحيح لتصل إلى تصنيف فوق المتوسط في غضون 3-5 سنوات من التصنيف الحالي المنخفض، (3) وضع استراتيجية وطنية لتطوير نظم المدفوعات.
* **العنصر الثالث: إنشاء سجل عام للائتمان:** (1) تنفيذ وتفعيل سجل عام قوي ودقيق للائتمان يستضيفه البنك المركزي اليمني (الذي يلتزم بالمبادئ العامة للبنك الدولي الخاصة بتقارير الائتمان)، (2) ضمان أن المؤسسات المالية المنظمة وغير المنظمة تشارك في السجل العام للائتمان وتساهم ببيانات الائتمان بطريقة كاملة ودقيقة ومتسقة، (3) ضمان أن مؤسسات الإقراض المشاركة تحصل على معلومات من السجل العام للائتمان قبل تقديم الائتمان للعملاء.
* **العنصر الرابع: إنشاء مركز بيانات و دعم إدارة المشروع:** (1) تنفيذ بنية تحتية مناسبة لتستوعب جميع عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوب تنفيذها كجزء من المشروع الحالي، (2) الالتزام بالمعايير الدولية السائدة لمركز البيانات؛ (3) تنفيذ جميع عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة في الوقت المحدد وتلبية كافة المتطلبات الوظيفية.

.

1. **الوصف الأولي**

 **وصف المفهوم العام للمشروع**

1. يأتي هذا المشروع استجابة لطلب رسمي من وزير التخطيط والتعاون الدولي، بتاريخ 28 مايو 2012. وقد تم تحديد المجالات ذات الأولوية استنادا إلى تقييمات البنك المختلفة، وكذلك الحوار مع السلطات اليمنية والبنك المركزي اليمني والأطراف المؤثرة في السوق. وقد تم دعم تصميم المشروع بأعمال تحليلية و تشخيصية تم القيام بها على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك برنامج تقييم القطاع المالي، ومراجعة القطاع المالي اليمني التي قام بها البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية---إصلاح القطاع المالي اليمني: خطة عمل مقترحة، و صندوق النقد العربي- تقييم البنك الدولي لنظام المدفوعات؛ التقييم القطري لتقارير الائتمان في اليمن لعام 2010 الذي قام به صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية والذي كان جزءا من مبادرة تقارير الائتمان العربية (ACRI)، استراتيجية البنية التحتية المالية لعام 2012 باليمن. وستكون العناصر التي يغطيها هذا المشروع على النحو التالي:

**العنصر الأول: تطوير نظام أساسي للبنك المركزي**

1. هناك حاجة ملحة لاصلاح البنية التحتية المعلوماتية الشاملة داخل البنك المركزي اليمني وذلك بهدف تحديث البنك المركزي كي يستطيع القيام بوظائفه الأساسية (الإحصاء، والمحاسبة، والسياسة النقدية، وعمليات الخزانة، وإدارة الاحتياطيات الأجنبية، والرقابة المصرفية). وفي هذا السياق، ينبغي وضع استراتيجية تكنولوجية شاملة بالتوازي مع خطة تنمية ذات أولوية. وينبغي أن يختار البنك المركزي اليمني نظام مصرفي أساسي يشمل، تحسين / توحيد نظم التطبيق التي تتعامل مع مسؤوليات البنك المركزي اليمني، وتنفيذ نظام تخزين بيانات فيما يتعلق بالرقابة المصرفية. وينبغي أن يشجع البنك المركزي اليمني الوعي المعلوماتي لدى الموظفين لضمان تنفيذ العمل بسلاسة وفعالية.
2. سوف يقدم هذا العنصر مستودع بيانات مركزي ونظام مصرفي مركزي أساسي والذي سوف يجمع البيانات من البنوك والعمليات المصرفية المركزية ثم يقوم بمعالجتها وتقديمها لمستخدمي البنك المركزي. وسيتم تزويد موظفي البنك المركزي بأدوات تطوير الاعمال/ وأدوات التعرف على البيانات لتحويل البيانات إلى معلومات في شكل تقارير موحدة حسب الطلب لدعم وظائف الإشراف وكذلك لتلبية متطلبات البنك المركزي. وسيتم دعم تسليم هذه الأنظمة من قبل استشاري مناسب لتقديم تصميم مفصل لبنية النظام والمواصفات الفنية على أساس الاحتياجات المحددة للمستخدمين وإعداد وثائق المناقصة وتقارير تقييم العطاءات وكذلك دعم التنفيذ. واستنادا إلى المقارنات الدولية (فيتنام ومصر) تقدر التكلفة للنظام المصرفي الأساسي بنحو 11.5 مليون دولار أمريكي.

**العنصر الثاني: تطوير البنية الأساسية لنظام المدفوعات**

1. سيقوم هذا العنصر بتنفيذ البنية التحتية لنظم المدفوعات الأساسية كنظام واحد متكامل. وسيتم تنفيذ هذا العنصر من المشروع في موقع مركزي واحد ومركز لاستمرارية الأعمال وسيتم ربط جميع البنوك وغيرها من المشاركين المؤهلين. وسيشمل هذا العنصر البرمجيات والأجهزة والمكونات المطلوبة لشبكة الاتصال. ويسمى هذا النظام "نظام نقل أوتوماتيكي" ويجمع بين وظائف نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) وغرفة المقاصة الآلية (ACH) وبرنامج إيداع مركزي للأوراق المالية كوحدة منفصلة (CSD). كذلك فإن نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS) سوف يعمل بمثابة نظام لتسوية جميع معاملات الدفع كبيرة القيمة وذات الأهمية النظامية. كما أن غرفة المقاصة الآلية (ACH) سوف تمكن البنوك والمؤسسات الأخرى المؤهلة من تقديم تحويلات الائتمان والديون المباشرة التي يمكن استخدامها لمجموعة متنوعة من متطلبات الدفع مثل دفع الرواتب ودفع الفواتير والمدفوعات الضريبية. وسوف يوفر الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSD) تسجيلا إلكترونيا لملكية الأوراق المالية، ومع تطور أسواق الأوراق المالية، سوف يوفر تشغيل سلسا لعمليات نقل ملكية الأوراق المالية الناتجة عن معاملات السوق الثانوية. كذلك فإن تسجيل ملكية الأوراق المالية في شكل إلكتروني يحقق الاستخدام الكفء لهذه الأوراق المالية كضمان للحصول على دعم السيولة في نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS)، وكذلك لإعادة الشراء وغيرها من عمليات السوق المفتوحة (OMO) الخاصة بالبنك المركزي اليمني. وقد عقد البنك المركزي اليمني مشاورات مع البنوك التجارية تؤكد استعدادهم وحرصهم على المشاركة في نظام المدفوعات الوطني. ومن المتوقع أن يتكلف هذا العنصر نحو 4 ملايين دولار. ولن يمول المشروع تكلفة التغييرات في نظام البنوك التجارية والمشاركين، حيث سيقوموا بهذه المهام بأنفسهم وعلى مسؤوليتهم. وسيتم تمويل التكاليف التشغيلية الجارية من خلال مزيج من الرسوم من المشتركين وأموال البنك المركزي اليمني.

**العنصر الثالث: إنشاء سجل عام للائتمان**

1. يهدف هذا العنصر إلى إنشاء سجل عام للائتمان جيد وموثوق به يستضيفه البنك المركزي اليمني. وسوف يضمن هذا السجل الجديد مشاركة المؤسسات المالية المنظمة وغير المنظمة المشاركة فيه بطريقة كاملة ودقيقة ومتسقة من خلال المساهمة ببيانات الائتمان (بما في ذلك المعلومات الشخصية وبيانات حساب الائتمان، أداء/تاريخ الدفع). وسوف يكون المنتج الرئيسي الخاص بالسجل العام للإئتمان عبارة عن تقارير شاملة للائتمان الاستهلاكي الذي سوف تستفسر عنه المؤسسات المالية وتستخدمه قبل تقديم الائتمان لعملائها المحتملين. وسوف يتطلب هذا العنصر التعاقد مع شركة دولية معروفة في مجال إعداد تقارير الائتمان، التي ستقدم حل برمجيات السجل العام للائتمان مع الوظائف والمواصفات الفنية /الأمنية المطلوبة، فضلا عن الأجهزة المطلوبة لتشغيل السجل. وسوف يكون على الشركة الموردة تدريب موظفي البنك المركزي اليمني على تشغيل البرمجيات الجديدة، وسوف تعمل مع البنوك بحيث تقدم المعلومات الائتمانية الخاصة بهم في شكل كامل ودقيق، وفي الوقت نفسه توجه استفسارات إلى السجل العام للائتمان. ويجب أن تضمن الأنشطة في إطار هذا العنصر الالتزام بالمبادئ العامة للبنك الدولي فيما يتعلق بإعداد التقارير الائتمانية. ولا يشمل هذا العنصر دعما لتحديث/تحسين أي نظام يمكن أن تتطلبه بعض المؤسسات المالية، الذي يجب أن تقوم به هذه المؤسسات بنفسها. وتقدر تكلفة هذا العنصر بنحو 3 ملايين دولار أمريكي.

**العنصر الرابع: إنشاء مركز البيانات ودعم إدارة المشروع**

1. سوف يمول هذا المشروع إنشاء مركزين للبيانات لاستيعاب جميع عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالموقع الرئيسي والموقع الاحتياطي. وسيتم إعداد مركز بيانات مصمم تصميما جيدا ليتضمن جميع عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من هذا المشروع وهو أمر ضروري للغاية لنجاح تنفيذ المشروع. وسيقوم البنك المركزي اليمني بتحديد وتخصيص موقع مركز البيانات. كذلك فإن الأنظمة التي يجرى تركيبها وبخاصة النظام المصرفي الأساسي ونظم المدفوعات هي نظم بالغة الأهمية وتتطلب درجة عالية جدا من الكفاءة التشغيلية. وأيضا من المطلوب توافر موقع احتياطي يعمل بكامل طاقته ومزود بجميع عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة كي يكون بمثابة احتياطي للموقع الرئيسي. وسيقوم المشروع بتمويل إنشاء مركز بيانات حديث وسيشتمل على العناصر عالية المستوى التالية: (1) تجهيز مركز البيانات من حيث الأرضيات وكابلات البيانات والدوائر الكهربائية وتكييف الهواء، (2) التجهيزات الكهربائية الاحتياطية، (3) نظم مراقبة الدخول، (4) إنشاء نظم لإدارة النظام بما في ذلك مراقبة النظام واحتياطيات النظام ونظم إدارة الشبكات. وتقدر تكلفة هذا العنصر الفرعي بحوالي 350000 دولار أمريكي لكل موقع، أي مبلغ إجمالي قدره 700000 دولار.
2. يضم المشروع عناصر متعددة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي سوف يتطلب كيان او جهة من شأنها أن تقوم بتوحيد الأنظمة والإدارة العامة للمشاريع. ويكون هذا الكيان مسؤول عن تنسيق عملية التنفيذ بالكامل. والمسؤوليات الرئيسية لهذا الجهة تتمثل فيما يلي: (1) العمل مع البنك المركزي اليمني من أجل تحديد واضح لنطاق كل نظام وخطة مشروع عالية المستوى ودعم البنك المركزي اليمني في الإدارة الكلية للمشروع، (2) تحليل متطلبات الأجهزة والشبكة وتحديد الفرص المتاحة للارتقاء بمستوى المكونات والعناصر الحالية للنظم ، (3) إعداد وثائق المناقصة لمختلف العناصر بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني واستشاريين إضافيين إذا لزم الأمر، (4) دعم البنك المركزي اليمني في تقييم العطاءات واختيار الشركات الموردة؛ (5) العمل مع الشركات الموردة المختارة وتنسيق تنفيذ النظم، (6) دعم البنك المركزي اليمني في إجراء اختبارات القبول واختبارات القبول التشغيلية الخاصة بالمستخدم، (7) إجراء تقييم لمدى الكفاءة الكلية للتنفيذ بما في ذلك جميع التقييمات الأمنية المطلوبة. وتقدر تكلفة هذا العنصر الفرعي بنحو 800000 دولار أمريكي. والتكلفة الإجمالية المقدرة لهذا العنصر نحو 1.5 مليون دولار أمريكي.
3. إن الخطوات المقترح اتخاذها، وهي تعزيز إشراف البنك المركزي اليمني وإدخال نظام دفع إلكتروني وإنشاء سجل ائتمان لا تساهم فقط في تحسين البنية التحتية المالية في اليمن وتحد من المخاطر وتسهل الحصول على التمويل، ولكن أيضا لها فوائد إضافية أخرى على مكانة البلاد والالتزام بالمعايير والقواعد الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. في يونيو من هذا العام، تم وضع اليمن في البيان العام لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (القائمة السوداء) الخاصة بالبلدان التي تعتبر غير متعاونة في مكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى الخطوات التشريعية التي يتعين على اليمن اتخاذها من أجل تحسين موقفها في هذا المجال، فإن تنفيذ الإصلاحات الثلاثة المذكورة أعلاه أيضا يعزز إلى حد كبير من قدرتها على القيام بذلك. كذلك فإن تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني هو مطلب سابق للتنفيذ السليم لقواعد اعرف عميلك (KYC) وللمبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الرصد والمتابعة. وسوف يؤدي نظام المدفوعات الإلكترونية إلى التقليل من الاعتماد على اقتصاد المعاملات النقدية وبالتالي السماح بمراقبة رسمية على المدفوعات والتحويلات. وسوف يكون إنشاء سجل ائتمان خطوة أولى نحو تطبيق قواعد اعرف عميلك والسماح للمؤسسات المالية بالتعرف بشكل صحيح على موقف عملائها واحتياجاتهم. ويمكن أيضا للنظام المصرفي الأساسي الذي يجري تنفيذه أن يتم استخدامه أيضا في ميكنة العمليات المتصلة بتقارير المعاملات المشبوهة (STR) و تقرير المعاملات النقدية (CTR) وبالتالي تحليل وتتبع أفضل لهذه المعاملات من قبل وحدة الاستخبارات المالية.
5. **السياسات الوقائية التي قد تنطبق**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **السياسات الوقائية الناجمة عن المشروع** | **نعم** | **لا** | **مؤجل البت فيه** |
|  | التقييم البيئي OP / BP 4.01 |  | √ |  |
|  | الموائل الطبيعية OP / BP 4.04 |  | √ |  |
|  | الغابات OP / BP 4.36 |  | √ |  |
|  | إدارة الآفات OP 4.09 |  | √ |  |
|  | الموارد الثقافية المادية OP / BP 4.11 |  | √ |  |
|  | الشعوب الأصلية OP / BP 4.10 |  | √ |  |
|  | إعادة التوطين غير الطوعي OP / BP 4.12 |  | √ |  |
|  | سلامة السدود OP / BP 4.37 |  | √ |  |
|  | مشاريع في المجاري المائية الدولية OP / BP 7.50 |  | √ |  |
|  | مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP / BP 7.60 |  | √ |  |

1. **التمويل مبدئي**

**مصدر التمويل المبلغ**

المقترض 0.00

المؤسسة الدولية للتنمية 20.00

إجمالي 20.00

1. **نقطة الاتصال**

**البنك الدولي**

مسؤول الاتصال: سحر أحمد نصر

الوظيفة: خبير اقتصادي أول

هاتف: 2 / 5722215

البريد الإلكتروني: snasr@worldbank.org

**المقترض / العميل / المتلقي**

مسؤول الاتصال: إبراهيم النهاري

الوظيفة: وكيل المحافظ، البنك المركزي اليمني

الهاتف:

البريد الإلكتروني: ialnahari@gmail.com

**الوكالات المنفذة**

مسؤول الاتصال: إبراهيم النهاري

الوظيفة: وكيل المحافظ، البنك المركزي اليمني

هاتف: 00967735855885

البريد الإلكتروني: ialnahari@gmail.com

1. **لمزيد من المعلومات:**

|  |  |
| --- | --- |
|  | The InfoShop |
|  | The World Bank |
|  | 1818 H Street, NW |
|  | Washington, D.C. 20433 |
|  | Telephone: (202) 458-4500 |
|  | Fax: (202) 522-1500 |
|  | Web: http://www.worldbank.org/infoshop |

1. وفقا للقرار الصادر من إدارة بنك كريديه أجريكول (بنك أجنبي) قرر أن يغلق في اليمن بالإضافة إلى في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [↑](#footnote-ref-1)
2. البنك الإسلامي اليمني، بنك سبأ اليمن، بنك التضامن الإسلامي الدولي، ومصرف اليمن والبحرين الشامل. [↑](#footnote-ref-2)
3. تقرير البنك الدولي، التمويل للجميع، جدول أ2. [↑](#footnote-ref-3)
4. ومع ذلك، فإن مؤشرات السلامة المالية تتطلب مراقبة وثيقة شهريا نظراً الوضع الحالي. [↑](#footnote-ref-4)
5. في عام 2010، بلغت ودائع النظام المصرفي 1521 مليار ريال يمني، ثم عادت وانخفضت بعد الاضطرابات السياسية لتكون1350 مليار ريال يمني في عام 2011. [↑](#footnote-ref-5)